مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

الأحزاب السياسية السنية في العراق تشهد تحولات في إعادة التموضع الانتخابي والمناطقي

د. محمود عزو حمدو

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

الأحزاب السياسية السنية في العراق تشهد تحولات في إعادة التموضع الانتخابي والمناطقي

د. محمود عزو حمدو*

مدخل:

تقدم تجربة العمل الحزبي موارد كبيرة للبحث والنقاش حول قدرات الأحزاب بشكل عام على عرض رؤيتها للمجتمع الذي تحاول استهدافه، كما أن الأحزاب تدعم تجربة التحول الديمقراطي بما يتطلب ذلك من إشاعة التنافس ضمن الأطر القانونية.

مع ذلك، فإن العمل السياسي والحزبي في العراق لم يشهد مساراً تراكمياً، فالصراع المحتدم بعد انتهاء الملكية قاد للمرة الأولى أن تلجأ الأحزاب المعارضة إما إلى حمل السلاح ومواجهة السلطة، أو الخروج إلى خارج العراق بعيداً عن الملاحقة الأمنية وعمليات الإعدام لأي موقف معارض لمن يكون على سدة الحكم.

ولدت الأحزاب السياسية السنية ضمن التوصيف السياسي لعراق ما بعد 2003 من رحم الحركات الإسلامية ابتداءً من جماعة الإخوان المسلمين في العراق؛ ومن ثم انبثقت فيما بعد مرحلة الانشقاقات عن حزب البعث (المحظور) مجموعة من القيادات التي انتهجت طريق المعارضة وهي في الغالب الأعم كانت من ضمن البعثيين الأوائل في الستينات، ثم ما لبثوا أن انشقوا وتم مطاردتهم حتى في خارج العراق.

جاءت لحظة عام 2003 لتكشف الفجوة الكبيرة في العمل السياسي، إذ إن الأحزاب الإسلامية الشيعية كالدعوة والمجلس الأعلى والمؤتمر الوطني العراقي كانت منتظمة ولديها قدراتها التي تمكنها من تحريك العمل السياسي، فهي نتاج تراكم تجربة المعارضة التي امتدت إلى أكثر من 25 عاماً، والأمر ذاته ينطبق على الأحزاب الكردية التي يمتد عمرها التنظيمي وإدارتها المباشرة لمناطق الكرد في العراق إلى أكثر من نصف قرن، وقد تمرست بشكل كبير على إدارة التفاوض والعمل السياسي.

* مركز بناء السلام / جامعة الموصل.

تحاول الورقة التأسيسية هذا تتبع مسارات العمل السياسي الحزبي السني لمرحلة ما بعد 2003، وعلى مدار عقدين من مشاركة السنة السياسية ضمن نظام المحاصصة التوافقي في العراق.

أولاً: الأحزاب **السياسية السنية بعد عام 2003**

عملية إسقاط النظام السياسي في العراق عام 2003 من قبل القوات الأمريكية أدت إلى دخول الأحزاب المعارضة إلى العراق، كما أن تشكيل مجلس الحكم وفق نظام المحاصصة الإثنية[1]، أبرز الحاجة لوجود سياسي سني، إذ لم يكن هناك أحزاب سياسية سنية سوى الحزب الإسلامي العراقي وهو فرع جماعة الإخوان المسلمين، وكانت المعارضة العراقية تضم شخصيات سياسية سنية مثل عدنان الباججي والشريف علي بن الحسين وسمير الصميدعي وغيرهم، من الشخصيات التي تعمل بشكل منفرد وليس ضمن تنظيمات سياسية كالحالة الكردية أو الحالة السياسية الشيعية.

أعلنت الفعاليات السياسية السنية، سواء كانت في تجمعات أو مجالس أو هيئات دينية أو عشائرية عن مواجهتها للولايات المتحدة ورفض أي تشكيل سياسي أو حكومي يعمل في ظل الوجود الأمريكي. ونتيجة لذلك، لم تؤسس أحزاب تعكس التوجهات السياسية السنية.

في المرحلة الأولى، تولى الحزب الإسلامي العراقي مسألة التمثيل السياسي السني نتيجة غياب أي حزب عن تبني الحالة السياسية السنية، وقدم نفسه بمجلس الحكم أو المحافظات أو الوزارات بوصفه يعكس التمثيل المجتمعي.

قاد الانقسام السياسي المذهبي إلى تأطير العمل السياسي ضمن رؤى دينية تحمل العقائد السياسية، بتوصيفات تتناسب مع الحالة العراقية التي بدأت تتنامى فيها الانقسامات، نتيجة الاختلاف في الخيارات تجاه التعامل مع المؤسسات الجديدة للدولة.

وعلى هذا النحو، جاءت سنة 2005 لتعلن الأطراف السياسية السنية، وعبر الهيئات الدينية مقاطعتها الكاملة للانتخابات على أمل إعادتها بطريقة جديدة تتناسب مع أطروحات السياسيين السنة[2]، لكنها تعرضت إلى شبه عزلة بعد إجراء الانتخابات والإعلان عن النية بالشروع

1. ينظر : تشكيلة مجلس الحكم الانتقالي في العراق، منشور على موقع BBC على الرابط:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_3062000/3062851.stm
2. ينظر : مقاطعة السنة للانتخابات في العراق يقابل باعتقال علمائهم، منشور على الجزيرة نت،
https://www.aljazeera.net/news/2004/11/29

بكتابة دستور جديد، عملت فيه الإدارة الأمريكية عبر مستشارة الأمن القومي الأمريكي آنذاك، على الضغط لإدخال شخصيات سياسية سنية ضمن لجنة كتابة الدستور. ومن أبرز الجهات التي مثلت الحزب الإسلامي، الجبهة العراقية للحوار، المجلس العراقي وكانت الشخصيات تمثيل خليط من التكوين العشائري والاجتماعي والديني فضلاً عن شخصيات أكاديمية[3].

خاضت الأطراف السياسية السنية الانتخابات بعدة قوائم انتخابية، أبرزها جبهة التوافق العراقية وجبهة الحوار الوطني وقائمة عراقيون. وكانت القوائم الثلاثة مزيجاً غير منسجم من التوجهات الدينية والقومية والاشتراكية، فضلاً عن المزيج العشائري.

ثانياً: مرحلة التحولات نحو الكتل السياسية المناطقية

بدأت الأطراف السياسية السنية على العمل مع منتصف عام 2008 من أجل الدخول إلى انتخابات مجالس المحافظات غير المنتظمة في إقليم، لاسيما بعد تجربة المقاطعة لها في عام 2005، وبهدف إحداث فارق في المجال السياسي المحلي، أعلنت عن تكتلات سياسية محلية الطابع، وهي أيضاً مزيج من التكوينات السياسية القومية والعشائرية، ونتيجة لذلك ظهرت قائمة الحدباء في نينوى، وقائمة حركة الحل في الأنبار، وتكتل صلاح الدين وجبهة التوافق بقيادة جناحي الإسلام السياسي السني في العراق طارق الهاشمي وعدنان الدليمي على المستوى المحلي وكانت تخوض الانتخابات بشكل مناطقي بالكامل، مع التركيز على الخطاب القومي في نينوى وصلاح الدين، والتركيز على الخطاب العشائري في الأنبار بعد نجاح تجربة الصحوة العشائرية في التصدي للتنظيمات المسلحة الإرهابية منها تنظيم القاعدة[4].

ومع ذلك، نجحت التكتلات السياسية على المستوى المناطقي في المحافظات بالظفر بمعظم مقاعد مجالس المحافظات ضمن هذه المناطق، بيد أنها كانت بحاجة إلى إعادة تشكيلها من جديد ضمن قائمة جديدة استعداداً لخوض الانتخابات العامة لمجلس النواب العراقي في آذار عام 2010.

عملت الكتل السياسية السنية الاستعداد للانتخابات النيابية مع رغبة كبيرة في الوصول إلى تحقيق فوز كبير يمكنها من إدارة التفاوض مع الأطراف الشيعية والكردية وفق نهج يسمح لها باختيار

3. ينظر : فرح شاكر، النظام الفدرالي في العراق النشأة والاداء والاهمية، ترجمة علي الحارس، مركز الرافدين للحوار، النجف، 2021، ص125 وما بعدها.

4. ينظر : انتخابات المحافظات العراقية انهيار التحالفات الطائفية، منشور على موقع العربية نت، على الرابط:
https://www.alarabiya.net/articles/2009%2F01%2F11%2F64012

رئيس الوزراء، لذلك لجأت إلى تشكيل القائمة العراقية بهدف استيعاب الكتل السياسية المناطقية وذلك عبر التحالف مع حركة الوفاق الوطني العراقية بقيادة إياد علاوي وهي إحدى التشكيلات التي أسست في فترة المعارضة خارج العراق من شخصيات انشقت على حزب البعث (المنحل) وكانت تتبنى خطاباً قومياً علمانياً، بعيداً عن الاصطفافات المذهبية.

نجحت الكتل السياسة السنية عبر هذا النهج بتحقيق أول فوز لها ضمن المجال السياسي العراقي، وذلك في مقابل انقسام سياسي شيعي بعد انقسام الائتلاف العراقي الموحد إلى كتلتين، واحدة تتمثل بدولة القانون والثانية بالائتلاف الوطني العراقي.

قادت فتوى المحكمة الاتحادية لتفسير المادة 76 من الدستور العراقي لعام 2005، إلى إعادة تشكيل التحالفات السياسية الشيعية ضمن تحالف جديد، بالمقابل شعرت الأطراف السياسية المناطقية بعدم الحاجة للتجمع تحت عنوان واحد في تجربة لم تستمر إلا لمدة وجيزة لم تتعد السنتين.

كما قادت تجربة الاحتجاجات في المنطقة السنية العشائرية في الأنبار والفلوجة وصلاح الدين والحويجة إلى تزايد النقمة تجاه ما سُمي آنذاك الخطاب الطائفي للحكومة، خاصة بعد موجة المطاردات للشخصيات السنية مثل نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي ووزير المالية رافع العيساوي[5].

قدمت الكتل السياسية السنية، متحدين وحركة الحل وحزب الجماهير والجبهة العراقي للحوار الوطني والصحوة العشائرية والحزب الإسلامي وتيارات سياسية عديدة في البيئة المحلية للمناطق التي توصف بأنها سنية، على أنها تأتي لتخليص تلك المحافظات من حجم الإقصاء والتهميش السياسي للحكومة الاتحادية، وذلك في سياق انتخابات مجالس المحافظات لعام 2013، وكذلك بوصفها تمثيل رؤية محلية لقيادة المجتمعات المحلية في هذه المناطق في مواجهة الإرهاب من جهة وسياسات الحكومة الاتحادية من جهة ثانية، ويأتي ذلك على الرغم من قيادتها المباشرة في إدارة المحافظات، وهي كانت أشبه بعملية الاستعداد لخوض الانتخابات النيابية التي كان من مقرراً إجراؤها في عام 2014، نجحت تلك الكتل السياسية في إعادة إنتاج نفسها في عام 2013، وتمكنت من إدارة أربعة محافظات ديالى، صلاح الدين، الأنبار، نينوى.

5. ينظر: ريناد منصور، المأزق السياسي السني، مركز كارينغي للشرق الأوسط، بيروت، 2016.

جاءت لحظة ما بعد الانتخابات النيابية في منتصف عام 2014 لتبدأ مرحلة جديدة مأساوية في هذه المحافظات عبر احتلال تنظيم داعش الإرهابي لمحافظة نينوى وصلاح الدين والأنبار وأجزاء من ديالى وكركوك[6].

أكدت السنوات من عام 2014 -2017 الحاجة بشكل كبير إلى تواجد سياسي فعال على الأرض يعمل بعيداً عن تجربة خوض الانتخابات الموسمية ومن ثم يغيب، فهذه المحافظات تعرضت إلى ما يوصف بنكسة اجتماعية كبيرة، لكنها في الوقت ذاته أنتجت مساراً إيجابياً نحو التحول إلى الخطاب الوطني، بعيداً عن فكرة الاصطفافات الطائفية والقومية التي انتهجت من الكتل السياسية قبل عام 2014.

قدمت برامج الكتل السياسية والتحالفات السنية في المناطق المحررة من تنظيم داعش الإرهابي خطاب إعادة الإعمار والبناء وعودة النازحين، والمصالحة المجتمعية بوصفه الخطاب الأكثر جاذبية للمجتمعات المحلية لكنها لم تنجح في قيادة الانتخابات نحو نتائج متوقعة ضمن أروقة الكتل السياسية فالشخصيات التقليدية التي كانت تقود الحراك السياسي في المناطق السنية انخفضت أسهمها ونتائجها في الانتخابات مقابل ظهور شخصيات سياسية جديدة تقدم خطاباً براغماتياً مرناً في الحراك السياسي في هذه المناطق والمحافظات.

نتج عن الانتخابية النيابية مجموعتين من الكتل السياسية في المناطق السنية، تمثلت المجموعة الأولى بالقيادات التقليدية مثل آل النجيفي وصالح المطلك وخميس الخنجر وأحمد الجبوري وآل الكربولي وغيرهم، في مقابل قيادات بدأت بالظهور مثل محمد الحلبوسي ومحمد تميم وخالد العبيدي وفلاح الزيدان وغيرهم.

أسست القيادات الجديدة حزباً سياسياً باسم ''تقدم'' كان يبدو للوهلة الأولى وكأنه انشقاق عن حركة الحل بقيادة الكربولي، وتمثلت القيادة الجديدة بالحلبوسي والزيدان وتميم. في المقابل، أسس الخنجر ''المشروع العربي'' في العراق، وأسس جمال الضاري ''المشروع الوطني العراقي''، وعمل أسامة النجيفي على إعادة تنظيم حزبه باسم ''متحدين للإصلاح''، واستمرت قيادة أحمد الجبوري لحزب الجماهير، وأسس قاسم الفهداوي ''حركة الوفاء'' للأنبار.

6. ينظر: ذنون بن متي الموصلي، الموصل بين احتلالين، دار سطور للنشر، بغداد، 2017.

ساهم تشريع قانون الأحزاب السياسية في عام 2015، وتكليف مفوضية الانتخابات بتسجيل الأحزاب السياسية فضلاً عن متابعة عملها، في تأطير العمل السياسي في العراق بشكل عام، وفي المناطق التي تصنف بأنها سنية بشكل خاص.

ومع ذلك، فإن الكتل السياسية السنية والشيعية والكردية التي تمكنت من تحقيق الفوز في الانتخابات انقسمت هذه المرة وفق قواعد جديدة تجمع فيها سنة، وكرد وشيعة باسم كتلة البناء بقيادة المالكي والعامري والخزعلي والكربولي والخنجر والجبوري وبافل طالباني في مواجهة كتل الإصلاح بقيادة الصدر والنجيفي وعلاوي والبارزاني والعبيدي والعبادي تمكنت كلتا الكتلتين من الاتفاق بعد ستة أشهر من مفاوضات عسيرة نتج عنها اختيار عبد المهدي لرئاسة الوزراء الحلبوسي لرئاسة البرلمان وبرهم صالح لرئاسة الجمهورية[7].

ثالثاً: التحول من الكتل السياسية إلى **الأحزاب ومن الانقسام المذهبي** إلى السياسي.

عملت الاحتجاجات في تشرين الأول /أكتوبر 2019 على إفراز نتائج جديدة على العمل السياسي في العراق، إذ شكلت عامل ضغط على الحكومة والمؤسسة التشريعية باتجاه اتخاذ قرارات جديدة، كما أرغمت حكومة عادل عبد المهدي على تقديم الاستقالة في عام 2020.

اتفقت الكتل السياسية على إجراء انتخابات نيابية مبكرة قبل موعدها المحدد، وإقرار قانون انتخابات عبر نظام انتخابي لتقسيم المحافظة إلى عدة دوائر انتخابية، نتج عنها رغبة كبيرة حتى عند الأحزاب السياسية لخوض الانتخابات بشكل منفرد عبر دعم مرشحيهم في كل دائرة انتخابية في العراق، والتي وصل عددها إلى 83 دائرة. أدت أيضاً هذه التجربة الانتخابية إلى ظهور حزب تقدم بوصفه كتلة سياسية فاعلة في المناطق التي تصنف بأنها سنية، كما عملت على غياب كبير لدور الأحزاب التقليدية مثل حركة الحل وحزب متحدون والحزب الإسلامي العراقي، أيضاً أفرزت وجود سياسي لكتلة عزم، والتي هي خليط من المشروع العربي في العراق وبعض رجال الأعمال، كما نجح حزب ''حركة حسم'' الذي تأسس حديثاً بقيادة ثابت العباسي أيضاً في الظفر بعدد من مقاعد مجلس المحافظة في نينوى (3 مقاعد).

7. ينظر: مشاحنات حزبية على الحكومة في العراق، منشور على موقع مركز كارينغي للشرق الأوسط، على الرابط:
https://carnegieendowment.org/sada/78305

أعادت نتائج الانتخابات الرغبة في إعادة التموضع السياسي بطرائق جديدة، وإن كانت أشبه بنسخة من إعادة التموضع السياسي في عام 2018 عبر إعادة التحالفات السنية والشيعية، لتنقسم فيما بعد عمودياً، بتشكيل تحالف يضم السيادة وهو حصيلة اتفاق بين تحالف ''العزم'' برئاسة الخنجر والحلبوسي و''الحزب الديمقراطي'' برئاسة البارزاني و''كتلة الأحرار'' بزعامة السيد مقتدى الصدر، في مقابل ذلك أعلنت الكتل الأخرى تشكيل تحالف الإطار، وهو يضم تحالف ''الفتح'' برئاسة هادي العامري و''دولة القانون'' برئاسة نوري المالكي، و''الاتحاد الوطني الكردستاني'' برئاسة بافل طالباني، وكتلة ''العزم'' برئاسة مثنى السامرائي ومحمود المشهداني [8].

تعهدت الحكومة العراقية ضمن الاتفاق السياسي بإجراء انتخابات مجالس المحافظات بعد قرار حلها في عام 2019، وبعد غياب دام لأكثر من عشر سنوات، حيث جرت آخر انتخابات لمجالس المحافظات في عام 2013.

أعلنت أطراف سياسية سنية برغبتها في خوض الانتخابات لمجالس المحافظات بشكل مستقل أو عبر تحالفات محلية، ونتيجة ذلك تم تشكيل عدد من الأحزاب السياسية، ومنها حزب نينوى لأهلها برئاسة محافظ نينوى السابق نجم الجبوري، كما أعلن عن تأسيس حزب الثبات العراقي برئاسة النائب عبد الرحيم الشمري، وحزب التجديد العراقي برئاسة النائب فلاح الزيدان.[9]

وعلى هذا النحو برزت الانقسامات السياسية بوصفها حالة جديدة في الحياة الحزبية في المناطق السنية وأيضاً نتيجة عدم وجود أحزاب تعمل بشكل مباشر على الأرض، إذ إن معظم الأحزاب تعمل خلال فترة الانتخابات لذلك يسجل تصاعد كبير في الخطابات السياسية من حيث الحدة والمطالبة بالمحاسبة والمساءلة، ولكن يخفت هذا الخطاب بعد إعلان نتائج الانتخابات.

لا يمكن الاعتماد على وصف الجماهير الثابتة في تجربة الأحزاب السياسية السنية منذ عام 2003، حتى مع تجربة الحزب الاسلامي، فإن معظم مؤيديه تنقلوا بين اتجاهات سياسية مختلفة في مراحل لاحقة، كما أن تجربة حزب متحدين وتقدم وحسم وحركة الحل والمشروع العربي والمشروع الوطني وحزب الجماهير وحزب الوطن لا يمكن اعتبارها إلا مظاهر لقوائم انتخابية تتجمع خلال

8. ينظر: العراق بين مأزق سياسي ومواجهة استحقاقات الديمقراطية، منشور على موقع DW على الرابط: https://www.dw.com/ar/%D8%A7

9. ينظر: رائد الحامد، انتخابات محافظات العراق ترسم ملامح التحالفات السياسية لعام 2025، منشور على موقع وكالة انباء الاناضول، على الرابط: https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A3

فترات محددة، ولا تلبث أن تغيب لفترة أخرى ما بين كل انتخابات وانتخابات أخرى، كما أن فكرة الانشقاقات هي حاضرة دائماً، لأنها تخضع كما يعلن في كل انشقاق نتيجة الاستحواذ وعدم المشاركة وعدم تحقيق الأهداف، ولكن تظهر فيما بعد تسريبات سياسية عبر وسائل الإعلام أنها كانت خاضعة لعوامل تتعلق بتوزيع المزايا المتعلقة بالمناصب والاستحقاقات نتيجة الانتخابات.

الخاتمة:

تسهم التغييرات التي تحدث في كل تجربة انتخابية عن ظهور تجربة الأحزاب التي تكون مهمتها الأولى انتخابية، وهي تستخدم لمرة واحدة أو أكثر وحسب نتائج الانتخابات، وتهدف في بعض الأحيان إلى ممارسة دور التشتيت للأصوات، خاصة إذا كانت ضمن معادلة سانت ليغو لحساب الأصوات.

تُسجل العديد من المظاهر على تجربة الأحزاب السنية في العراق في مرحلة ما بعد عام 2003، تشمل هذه المظاهر تبديل خطاباتها بشكل جذري أو انقلابي لو صحت التسمية، فمن معاداة الاحتلال إلى المطالبة ببقاء القوات الامريكية، ومن فكرة الدولة الواحدة المركزية إلى المطالبة بالفيدرالية، ومن الدعوة إلى إلغاء الإجراءات الخاصة بخصوص التعامل مع المساءلة والعدالة إلى الإبقاء عليه باستخدامات سياسية مختلفة.

طورت الأحزاب السياسية أدواتها في التعامل مع الشأن السياسي بنظرة أكثر براغماتية في مرحلة ما بعد داعش الإرهابي وتحرير نينوى وصلاح الدين والأنبار وأجزاء من ديالى وكركوك، لكنها شعرت بالعجز الكبير أثناء تلك المرحلة؛ بسبب عدم امتلاكها أذرعاً مسلحة يمكن أن تقدم فيها قدرات استثنائية، كما هو حال الأحزاب الشيعية والكردية التي استفادت من تجربة المعارضة المسلحة للنظام السياسي قبل عام 2003.

لا يمكن لدارسي الأحزاب السياسية القيام بتصنيف الأحزاب السنية بوصفها معطى وثمرة عقائدية يتم الدفاع عنها كما هو الحال في الأحزاب الكردية والشيعية، إذ إنها تصنف فقط ضمن معطيات ضرورة خوض الانتخابات والنجاح في الظفر بالمقاعد المخصصة لتلك المحافظات.

وعلى الرغم من عملية البحث المستمرة عن أدبيات عقائدية لتلك الاحزاب، لكن لا يمكن العثور على مثل تلك الأعمال الخاصة بتلك الأحزاب سواء في مراكزها الرسمية أو حتى في المواقع

الإلكترونية.

ويمكن في ختام النقاش هذا القول بأن عملية قياس قدرات الأحزاب السنية يعتمد على ما تحققه الشخصيات الرئيسية في المناطق السنية من قدرة على إقناع الجماهير في يوم الانتخابات، وليس القدرة على تعبئتهم في أوقات أخرى.

ومع ذلك فإن الحاجة تبدو لتقديم توصيات تسهم في تطوير قدرات الأحزاب السياسية بشكل عام في العراق والأحزاب في المناطق التي تصنف بأنها سنية وكما يلي:

أولاً: العمل مع مفوضية الانتخابات لإعادة هيكلة الأحزاب السياسية التي لم تتمكن من الحصول على تصويت خلال الانتخابات الخاصة بمجالس المحافظات والانتخابات التشريعية.

ثانياً: قيام الأحزاب السياسية بفتح مكاتب لها وعملية تنظيم وتعبئة للمواطنين خلال فترات الحملات الانتخابية وما بعدها.

ثالثاً: تنظيم مناقشات عامة مع المواطنين من أجل تطوير برامج الأحزاب وسياساتها الداخلية فضلاً عن تطوير قدرات العاملين في الأحزاب السياسية لصياغة مقترحات وبرامج تمثل آراء ومقترحات المجتمع المحلي.

رابعاً: تعديل قانون الأحزاب السياسية لسنة 2015 عبر إلزام الأحزاب السياسية بإدماج الشباب والنساء ضمن الهيئات القيادية فيها، فضلاً عن وجود مكاتب عمل واضحة يتم عمل تقييم ومتابعة لتلك الأحزاب من دائرة الأحزاب السياسية في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق.